

البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها العملية ..

د. هناد إبراهيم البجا -
كلية التجارة - بنات - جامعة الأزهر

البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها العملية

د. هنادي إبراهيم النجار -
كلية التجارة - بنات - جامعة البصرة

مقدمة :

البنوك الإسلامية معطّل حديث يعبر عن نظام مصرفي متطور ،
يجمع بين أسس العلم المصرفي وأسس وأحكام الشريعة الإسلامية ،
ويهدف الى ازالة التعارض وتحقيق التوافق والتكامل بين الأسس
العلمية والتشريعات السماوية . وقد تسمى أيضا بالبنوك غير
الربوية اشارة الى أهم أهدافها وهو التعامل بدون ربا .

وقد بدأت هذه البنوك تظهر في الواقع العملي بشكل واضح منذ
أن دما المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية الى انشاء
المصارف الإسلامية التي تخلص من المحظورات الشرعية (١) ، وان كانت
فكرة هذه البنوك قد تبلورت قبل ذلك بفضل البحوث العديدة التي
تناولت الاقتصاد الإسلامي بالدراسة والتحليل .

لقد أولت الشريعة الإسلامية أمور المال والتعامل فيه أهمية
بالغة في أحكامها ، ويظهر ذلك في النصوص القرآنية والأحاديث
الصحيحة ، والتي توضح أهمية وخطورة المال في الحياة الانسانية .
ولقد فهم المسلمون في عصور الحضارة الإسلامية هذه الأحكام ،
واستطاعوا بفضل نشاط فقلهاهم أن يستنبطوا الأحكام الجديدة
التي تناسب كل أنواع الاستثمار من صناعة وتجارة وزراعة في كل
البلاد التي فتحوها . ولقد تحققت حضارات في هذه البلاد بفضل
الاهتمام بالجانب المادي للثروة مع عدم اهمال الجوانب التعبدية
فيها ، وبهذا تحقق التوازن الذي تهدف اليه الشريعة الإسلامية
في كل أحكامها .

ولكن التطور فى المعاملات مع عدم استمرار الفقه الإسلامى فى ملاحقته بالاجتهاد فى عصور التقليد^(٢)، أدى الى ظهور هذه الفجوة الكبيرة بين أحكام الفقه الإسلامى وأحكام المعاملات الحديثة . لقد ظل العالم الإسلامى ما يقرب من عشرة قرون بعيدا عن مجال الابداع العلمى وصياغة النظريات والقوانين الاقتصادية التى تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، والتى تحكم مجالات الأعمال والانتاج بما يكفل السيطرة عليها وتوجيهها لتحقيق رخاء الأمة الإسلامية . وهذا الوضع هو الذى ينتج عنه أهم مشكلات البنوك الإسلامية فى بداية نشاطها .

ولكى نتبين أوجه الخلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية أو بين البنوك الربوية وغير الربوية، يحسن أن نتعرض بإيجاز للآراء العلمية والأحكام الإسلامية بشأن مفهوم الربا والدائرة التى يتحقق فيها ، ومن ذلك نستطيع أن نتفهم حقيقة المشكلات التى تواجهها البنوك الإسلامية لاستحداث نظام مصرفى جديد .

أولا : الآراء العلمية :

برغم أن الربا - مثل كل صور الاستغلال والاحتكار والتبادل غير العادل ، لقى معارضة شديدة فى العصور القديمة والوسطى، إلا أنه بظهور الصفه الانتاجية لرأس المال تحولت المناقشات والجدل الى مدى مشروعية الطائفة على رأس المال . وما زالت هذه القضية بدون حل الى الآن ، ويرجع ذلك كما

يقرر أحد الاقتصاديين في تحليله لتاريخ الفكر الاقتصادي الى انفصال الدين عن مجرى الحياة وعن الفكر العلمى ، حيث باتساع الفجوة بين القواعد الدينية والدواعى العملية أصبح الدين شيئاً مستقلاً عن بقية فروع الفكر وخاصة تلك الأمور التى تتعلق بالثروة ومشكلاتها . وبرغم تكرار المحاولات لادخال العناصر الأخلاقية المستمدة من الأديان فى مجرى الفكر الاقتصادى ، الا أن علم الاقتصاد كان قد وضع أسساً تنبع من الواقع العلمى ، كما كان يتطلب سرعة بحيث لم تستطع هذه المحاولات أن تؤثر فيه (٣) .

ولقد ارتبط مفهوم عائد رأس المال فى الفكر الاقتصادي بكل من الفائدة والربح ، واستمر الجدل حتى بداية القرن العشرين حول طبيعة رأس المال ودوره فى العملية الانتاجية ، وما اذا كان منتجاً بذاته أو لارتباطه بالعمل ، أو أنه غير منتج وليس له الحق فى أى عائد أو مكافأة ويمكن أن نلخص أهم ملامح تطور مفهوم عائد المال فيما يلى :

- (١) فى عصر التجاريين ، أى فى القرن السادس عشر، ظهرت أهمية الاستعمالات الانتاجية للنقود لتمويل العمليات التجارية ، وتقررت الفائدة على اقتراض النقود لخدمة التجارة ، وانحصر معنى الربا فى استغلال الفقراء والمحتاجين ، وفى الفائدة الزائدة عن الحد عند الاقتراض .

(٢) أظهرت فكرة المنفعة أهمية كل عوامل الانتاج في خلق المنافع الجديدة لمقابلة حاجات المستهلكين. وتستحق عوامل الانتاج - بما فيها رأس المال - أجورها على أساس الخدمات التي تقدمها للانتاج .

(٣) أعاد الفكر الاشتراكي الهجوم على الفائدة ونفى صفة الانتاجية عن رأس المال ، على أساس أن سوء توزيع الملكية يؤدي إلى استغلال دخل بدون عمل ، وأن الافتراض بفائدة يعني أن صاحب النقود يبيع نفس الشيء الواحد عدة مرات دون أن يفقد ملكيته .

(٤) ظهرت أهمية رأس المال في التغلب على عامل الوقت في الانتاج وفسر هذا العامل "بالحرمان" من الاستهلاك الحاضر، ثم فسر "بالانتظار" حتى تتم دورة الانتاج ، وأصبحت الفائدة على رأس المال مقابل التفضيل الزمني أي مقابل التنازل عن الاشباع الحاضر من أجل المستقبل .

(٥) أكد كينز على أهمية التفضيل النقدي لا الزمني كأساس لسعر الفائدة . فسعر الفائدة يرتبط بالنقود وعرضها وليس باستثمارها ، وبذلك تكون هناك دورتان ، دورة للنقود ودورة للاستثمارات . والأولى يحددها سعر الفائدة اما الثانية فهي تتحدد بالكفاية

الحدية لرأس المال فى الاستثمارات الإضافية ،
 الا أنه توجد علاقة بينهما حيث يجب أن تغطى
 الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر بمعدل
 الفائدة الجارى على الأقل ومن ذلك نجد أن سعر
 الفائدة يحدد معدل الاستثمارات الجديدة ،
 وهذا ما دعا كينز الى ان يرى ضرورة تخفيض
 سعر الفائدة حتى يمكن زيادة الاستثمارات ،
 وأنه يمكن أن يصل الى الصفر اذا انعدمت
 قدرة رأس المال .

ويمكن أن نستطرد قليلا لنتبين الأساس الذى
 بنى عليه كينز نظريته فى التفصيل النقدى
 لنرى الى اى مدى يلتقى الفكر العلمى النابع
 من تجارب الواقع مع احكام الشرائع السماوية
 فى نهاية الأمر ، لقد أوضح كينز فى مؤلفه
 النظرية العامة للتوظيف أنه استمد فكرته
 من آراء الاقتصادى جيسل وتحليلاته ، والذى
 يرى ان سعر الفائدة مجرد ظاهرة نقدية
 سببها ان النقود كوسيلة لتخزين الثروة لا
 تتضمن تحمل المكنز بتكلفة امتلاكها ، وهذه
 الخاصية للنقود تمثل عائقا فى سبيل نمو
 رأس المال الحقيقى اى الاستثمارات فاذا أمكن
 ازالة هذا العائق فان هذا النمو يصبح من
 السرعة بحيث يحتمل ان يهبط سعر الفائدة الى
 الصفر . وأول ضرورة لتخفيض سعر الفائدة النقدى -
 كما يقترح جيسل - ان نجعل النقود تتحمل
 تكلفة اليف على تملكها ، مثل المخزون من

السلع الأخرى ، وذلك باستخدام نظام النقود المختومة أو ذات الطوابع Stamped Money وهذه العملة المقترحة تستبقى قيمتها بختمها كل شهر بطوابع شرائية فى أى مكتب بريد ، وتكلفة هذه الطوابع يمكن أن تثبت عند أى رقم مناسب وقد اقترح جيسل ان يكون واحدا فى الألف لكل أسبوع أى ٢ره ٤ سنويا (٤) .

وقد رأى كينز ان فكرة النقود ذات التكلفة صحيحة ، الا أن هناك مشكلة لم يلحظها جيسل وهى ان النقود ليست موحدة فى درجة السيولة المرتبطة بأنواعها . وعلى ذلك فإذا تم سحب قدر من السيولة من العملات الورقية بنظام الختم فان سلسلة طويلة من البدائل سوف تحل محلها ، مثل الشيكات والودائع تحسب الطلب والنقد الأجنبى والمجوهرات والمعادن الثمينة بوجه عام .

ويمكن ان نستخلص من رأى جيسل انه كان يفكر اساسا فى حل مشكلة الاكتناز ، وانه وصل بفكره الاقتصادى العلمى الى ما فى نظام الزكاة فى التشريع الإسلامى من حل لهذه المشكلة ولكنه لم يتبين الحل كاملا كما فى هذا النظام فالنقود فى رأيه يجب ان تتحمل تكلفة عدم الانفاق اسبوعيا وتفرض على كل الفائض مهما صغرت قيمته ، بينما فى نظام الزكاة لا تفرض

نسبتها - وهي ٢٥ ٪ سنوياً - إلا على الفائض من الانفاق السنوى فى كل مجالاته اذا بلغ هذا الفائض نصاباً معيناً يقدر بالذهب او الفضة وبحيث يتغير هذا النصاب بتغير القوة الشرائية للنقود ، وبذلك نجد ان تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتغير بتغير القوة الشرائية للنقود .

ومن ناحية اخرى نجد ان زكاة الأموال - فى التشريع الاسلامى تفرض على كل ماله الصفة النقدية من المدخرات فى كل صورها ، وبهذا لا توجد مشكلة البدائل التى قد يلجأ اليها الافراد لتحويل على عدم أداؤها ، وهى المشكلة التى انتقدوها كينز فى نظام النقود المختومة الى جانب انتقاده لارتفاع نسبة التكلفة ورأيه بأن يخضع تقديرها للتجربة والخطأ وأن تتغير من وقت لآخر . ويتضح من كل هذا ان التشريع الاسلامى بما وضعه من نظام الزكاة المتعدد الأبعاد ليس فى حاجة لسعر الفائدة كضمن للتنازل عن النقود ، فالأفراد فى الشريعة الاسلامية مطالبون بمداومة استثمار مدخراتهم حتى لا تأكلها الزكاة عاماً بعد عام ، وحتى لاتصبح مدخراتهم كنزاً تحرمه الشريعة تحريماً قاطعاً .

وبرغم استقرار نظرية كينز فى الفكر العلمى فإن أساس ان سعر الفائدة هو جزاء التفصيل

النقدى (واختفاء آراء جيسل) ، الا ان كثيرا من الاقتصاديين ينتقدون الآن أهمية معـــــــ الفائدة فى تشجيع الاستثمار والتوظيف ويحاولون البحث عن البديل لنظام اقتصادى عالمى جديد ، وذلك من اجل التغلب على مشاكل ومخاطر الكساد التضخمى ، او التضخم الانكماشى الذى يسود العالم المتقدم الآن (٥) .

(٦) استقر الرأى فى المعاملات المصرفية على ان الفائدة هى ثمن اقتراض واقراض النقود ، وقد استقر هذا الرأى أيضا فى العلوم المحاسبية والادارية ، حيث الفائدة تمثل المبالغ المدفوعة سنويا للتمويل بالاقتراض بدون النظر الى نتائج المشروع او الى حقوق أصحاب الملكية فيه ، اما الربح فهو الفائض بعد دفع اجور كل عوامل الانتاج ، وقد تطور أيضا الجدل الاقتصادى حول طبيعة الربح ومصدره الى ان وصل الى الرأى السائد الآن وهو أنه ينشأ بسبب عوامل المخاطرة وعدم التأكد التى يعمل فى ظلها المنظمون . وبذلك تكون الفائدة هى عائد أو أجر أو تكلفة رأس المال ، والربح عائد المخاطرة والتنظيم وهذا من الناحية النظرية ، اما فى الواقع المحاسبى والادارى فان رأس المال يحصل على كل من الفائدة والربح ، حيث تمثل الفائدة عائد رأس المال المقترض فى المشروع ، والربح عائد رأس المال المملوك على أساس انه هو الذى يتحمل المخاطرة .

ثانیا : احكام الشريعة الاسلامیة :

اذا كنا قد أشرنا موضوع الزكاة قبل ان نصل الى موضعه من احكام الشريعة الاسلامیة فان ذلك كان بسبب التتابع المنطقى لتحليل آراء كينز ، ونستطيع الآن أن نتبين أهم احكام الشريعة الاسلامیة عند التعامل بالأموال :

(١) أهم الاحكام التى تعدد بها الشريعة استخدام الأموال هى : احتساب الضرر فى استخدام المال سواء من الفرد أو الجماعة ، فلا ضرر ولا ضرار، وتحريم كسب المال أو تنميته من الطرق غير المشروعة كالربا أو أكل أموال الناس بالباطل أو الرشوة أو التعامل فى المحرمات . ووجوب استثمار المال فيما فيه فائدة للفرد أو الجماعة . وإيتاء الزكاة من الأموال المدخرة التى يمر عليها العام دون استخدام اذا بلغت حداً معيناً . والحث على الصدقات والانفاق فى سبيل الله .

ويشمل الانفاق للأموال ثلاثة أنواع : استهلاكى وتعاونى واستثمارى ، ولكل نوع قواعد تحكم التعامل فيه . وتتكامل القواعد الثلاث الآتية لتحقيق السياسة الخاصة بوجوب استثمار الأموال ومداومة الانفاق :

(أ) التوسط بين الاسراف والتقتير عند الاستهلاك
بما يؤدي الى تكوين المدخرات .

(ب) تحريم كنز المدخرات باخراج الزكاة منها
وهي نسبة مئوية تبلغ ٢٥ ٪ سنويا وتفرض
اذا زادت المدخرات عن حد معين يبلـغ
عشرين مثقالا (ديناراً) من الذهب أو مائتى
درهم من الفضة او ما يعادلها من النقود
المستخدمة ، ومع الزكاة تحت الشريعة
على التصدق والتعاون المالى بين أعضاء
الجماعة .

(ج) الحث على استثمار المدخرات فى كــــل
المجالات بالاضافة الى الانفاق فى كل سبـل
الخير .

(٢) الربا هو الزيادة بدون مقابل التى يحصل عليها
احد المتعاملين فى مبادلات مالية تعاونية
(ربا القرض) او فى مقايضات سلعية حالية
(ربا الفضل) او مقابل تأجيل دفع الديون
خارج مجال اتفاقات البيع (ربا التأخير
أو النسبة) والربا فى هذه الانواع يمثـل
الربا المادى او الملموس . والى جانب ذلك
يوجد الربا فى العداقات التى تقدم بغـرض
تحقيق منفعة خاصة من ورائها ، مالية كانت
او غير مالية .

فالربا فى المفهوم المادى هو الزيادة التى
تتم خارج مجال البيع ، أى خارج المـجال

الذى تتحقق منه منافع حقيقية من انتاج السلع والخدمات واشباع الحاجات . والربا لا يرتبط فقط بعامل الوقت اى بتحقيق الزيادة نظيرا للأجل مجردا من أى منفعة ، بل قد يتحقق فى الحال دون أجل كما فى تبادل سلع من نفس النوع ويكون فيها زيادة لأحد الطرفين . كما يتحقق الربا فى الديون الناشئة عن البيع لمجرد الأجل بما يعنى استغلال عدم قدرة المدين على السداد .

وفى مجال البيع تكون الزيادة كسبا مباحا سواء تحققت من الأجل أو فى الحال نظرا لتحقيق المنافع من السلع والخدمات المباعة . وبهذا يمكن تحديد دائرة الربا بالمجالات التى تتزايد فيها النقود بدون زيادة حقيقية من السلع أو الخدمات أو المنافع .

(٣) لا يحكم توزيع الربح فى الفقه الاسلامى عند المشاركة فى عمل ما لانتاج سلع او خدمات الا ثلاث مبادئ هى :

- (أ) ان تحدد طريقة توزيع الربح عند البدء فى العمل بشكل تنتفى معه الجهالة فى معرفة كل شريك لنصيبه من الربح المتحقق .
- (ب) ان يكون للشريك جزءا شائعا كالنصف أو الثلث أو نحوهما .
- (ج) أن يساهم كل شريك فى الأرباح والخسائر .

وفيما عدا ذلك من شروط يضعها المتعاقدون فانها تخضع لارادة المتعاقدين تبعا لما يحقق مصالحهم وفي حدود عدم الظلم ومبدأ لا ضرر ولا ضرار وقاعدة الغنم بالغرم .

(٤) من دراسة أحكام " الاجارة " فى الشريعة الاسلامية يتضح انها عقد بين طرفين ونفع على منفعة معلومة ومقصودة ومباشرة من استخدام الشيء المؤجر ، مقابل اجر يتفق عليه ، سواء كان الشيء المؤجر سلعة او عمل وبشرط عدم استهلاك الشيء ذاته (٦) .

فالاجر يدفع مقابل خدمة بذاتها يمكن تعيينها ، اما ما تؤدي اليه هذه الخدمة من منافع اخرى فهي شيء خارج العقد وهذا المقصود بأنها خدمة مباشرة ، كما ان الأجر يستحق نظير ما تحقق من العمل او بمجرد استلام السلع - مثل مسكن أو آلة - وذلك بصرف النظر عن المنافع الفعلية التى تتحقق للمستأجر ، او تترتب له كنتائج لهذا العمل ، وبشرط ألا تستهلك العين المؤجرة .

وعقود الاجارة هى الأصل فى تبادل المنافع والخدمات . وهى تختلف عن عقود "المضاربة " التى تعتمد على نتائج غير معلومة ، ولهذا لا يحق فيها أجر بل يتعلق الجزاء بما تحقق

فعلا من الربح وهى لذلك تخضع لشروط توزيع الربح السابقة . وتعتبر المضاربة استثناء من القاعدة. شرعت من أجل ما لا يعرف من الأعمال ، وهى حالة التجارة والربح منها، اما الصناعة فالأصل فيها اجارة منافعها (٧).

وتختلف الاجارة أيضا عن " الجعالة " التى يكون فيها العقد على منفعة مجهولة ومثلها عند الفقهاء ان يجعل شخص اخر مبلغا من المال فى نظير ان يبحث له عن جماله المفقودة ، فالمنفعة - وهى رد الجمال - غير محققة بل مجهولة ، ولذلك لاتستحق " الجعالة " الا بتحقيق المنفعة ، بخلاف الاجارة التى تستحق بمجرد اتمام العمل المتفق عليه حتى ولو لم ينتج عنه المنفعة التى كان يرغبها المستأجر، وكذلك بمجرد تسليم الشئ المؤجر حتى ولو لم يستغله المستأجر بالفعل (٨).

ومن القواعد السابقة للاجارة والمضاربة يمكن القول ان رأس المال المستثمر فى الصناعة الحديثة تنطبق عليه شروط كل منهما . لأن المشروع الحديث يشمل عمليات صناعية وتجارية يصعب فصلهما ، ورأس المال كأحد العناصر الهامة فى المشروع يؤدي منافع معلومة ومقصودة فى جانب ما يؤديه من خدمات ومنافع للعمليات الصناعية، كما يؤدي منافع غير مؤكدة النتائج ينتج عنها تحقيق الربح او الخسارة وهو جانب التجارة او المضاربة فى

المشروع . وبناء على ذلك فإنه إذا أمكن تحديد وتعيين الخدمات المطلوبة من رأس المال المستثمر فإنه يمكن حساب أجره أو تكلفته بشرط أن يبقى رأس المال ولا يستهلك - وأن يكون الأجر ناتجا من الإيرادات المحققة من بيع منافع وخدماته وهي اجارة خاصة برأس المال بسبب طبيعته التمويلية (٩) .

وبمقارنة وجهة النظر العلمية بأحكام الشريعة الإسلامية يمكن أن نخرج بالملاحظات الآتية :

(١) يشمل الانفاق في احكام الشريعة الإسلامية ثلاثة أنواع : استهلاكى وتعاونى واستثمارى ، بينما لا يوجد الا نوعان في علم الاقتصاد وهما الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى ، ويؤدى الاقتمار على النوعين الى الخلط وعدم الوضوح عند تحليل معنى الفائدة والربا . فليس في علم الاقتصاد تفرقة بين الاقراض التعاونى والاقراض للمشروعات . ففي كل الأحوال يجب ان يكون للنقود فائدة . والربا هو الفائدة الزائدة عن الحد وتسمى بالفائدة الربوية ، والحدود التى تفرق بين الربا والفائدة غير مفهومة وغير واضحة ولا توجد أسس موضوعية لتحديدها .

(٢) تختلف الشريعة الإسلامية بشأن معنى ومفهوم الربا عن النظم العملية المعاصرة فى انها تفرق بين النقود بصفاتها التبادلية وصفاتها الرأسمالية . فاذا كان معنى الربا فى الشريعة انه الزيادة

بدون مقابل ، فان قوله تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا " (١٠) يشير الى الفرق بين مجالات الاستثمار والتي يحل فيها الكسب والزيادة فى رأس المال ومجالات الربا التي تتحقق فيها الزيادة على الخنود دون مقابل أو منفعة أو بسبب اغترار واستغلال .

والحكمة فى تعريم الربا كما يقول ابن القيم " ان الله سبحانه وتعالى حرم الربا والزنا وتوابعهما وساقطهما لما فى ذلك من الفساد ، وأباح البيع والنكاح وتوابعهما لأن فى ذلك مصلحة معفاة ، ولا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق فى الحقيقة والا لكان البيع مثل الربا والنكاح مثل الزنا (١١) .

فالبيع وسيلة الانسان لتحقيق الكسب من الانفاق الاستثمارى ، وهو الدافع والمحرك للانسان لاستغلال الشروات وتحقيق الرفاهية للفرد والجماعة ، اما الربا فهو شهوة جمع المال لذاته دون منفعة للمجتمع . كذلك الزواج نظام محكم لتعميم الرضى على أسس نافعة من الروابط الأسرية والنسب الواضح ، اما الزنا فهو انحراف بالفريضة السوية - مثل انحراف المال بالربا - لتحقيق شهوة عابرة لا يتحقق منها الا النزاع والفساد ولا تؤدي الى غاية نافعة للمجتمع .

ومن ذلك يمكن ان نقول ان الربا هو انفصال دورة النقود وزياداتها عن دورة الاستثمار والاضافة الى الانتاج . فليس للنقود بصفتها النقدية ثمن أو تكلفة لأن تزايد النقود في حد ذاته لا يخدم النظام الاقتصادي حتى لو كان يشجع على جميع وزيادة المدخرات ، فالهدف الأساس من تكوين المدخرات النقدية هو استثمارها في اضافة انتاج جديد لاشباع حاجات أفراد المجتمع . وتحقيقا لهذا الهدف فقد حرمت الشريعة كنز الأموال كما حرمت تنميتها بالربا ، وأوجبت اخراج الزكاة من الاموال النقدية المدخرة لأكثر من عام والتي لا تستخدم في الاستهلاك أو الاستثمار .

(٣) تبين ان عنصر الوقت عامل له اعتباره في الشريعة الاسلامية عند استثمار الأموال ، وتظهر اهمية عامل الوقت في حالة المدخرات النقدية التي يجنب ان تخرج منها سنويا نسبة الزكاة ، كما تظهر هذه الاهمية في ان الشريعة لاتمنع حساب تكلفة لرأس المال المستثمر في البيع الأجل عن طريق زيادة السعر الحاضر، لأن هذه الزيادة تنشأ في مجال الاستثمار والبيع بسبب تأجيل دفع الثمن ، وهي حق لمالك الاستثمار مقابل تعطيل الاموال وتأخيرها عن دوراتها الانتاجية والاستثمارية . ولكن ليس في الشريعة مكان لحساب سعر الفائدة للنقود بصفتها التبادلية .

(٤) تتفق الشريعة مع علم الاقتصاد فى ان الربح هو عائد المخاطرة أى العمليات غير المؤكدة نتائجها وهى المضاربة . وأن الأجر هو الأساس فى دفع أجور عوامل الانتاج . وعلى ذلك فإنه فى عمليات المشاركة على نتائج غير مؤكدة مثل التجارة يَقسَم الشركاء - سواء كان ذلك بالمال او العمل أو كليهما - الأرباح والخسائر بالشروط المتفق عليها أما فى الصناعة وفى كل نشاط تتحدد فيه منافع معينة ، مقصودة ومطلوبة ، فيجب ان تكافأ على أساس " الجعالة " للمنافع التى تحتل التحقق وعدم التحقق والتى يمكن ان تقابل العمولة فى المعاملات الحديثة .

أوجه نشاط البنوك الإسلامية وأهم مشاكلها :

كانت بنوك الادخار المحلية فى مصر والتى بدأت العمل فى سنة ١٩٦٣ هى النواة الأولى لتجربة بنوك بلا فوائد فى الدول الإسلامية ثم أنشئ بنك ناصر الاجتماعى عن سنة ١٩٧٩ (١٣٩١هـ) كخطوة تالية فى طريق التطبيق الإسلامى . ولكن الدفعة القوية للبنوك الإسلامية تمت بإنشاء البنك الإسلامى للتنمية فى أغسطس ١٩٧٤ (رجب ١٣٩٤هـ) بهدف تحقيق التكامل الاقتصادى والتضامن السياسى بين الدول الإسلامية على الأسس والقيم الإسلامية مع الاهتمام بصفة خاصة بتمويل الهيكل السفلى ومشروعات البنىة الاجتماعى للدول الأعضاء . ويدير سياسة البنك مجلس المحافظين الذى يتكون من وزراء مالية الدول الأعضاء .

ثم توالى انشاء هذه البنوك فى الدول الاسلامية حيث انشىء
بنك دى الاسلامى (١٩٧٥م - ١٣٩٥هـ) ، وبيت التمويل الكويتى ،
وبنك فيصل الاسلامى السودانى (١٩٧٧م - ١٣٩٧هـ) ، والبنك
الاسلامى الأردنى (١٩٧٨م - ١٣٧٨هـ) ، وبنك البحرين الاسلامى ،
وبنك فيصل الاسلامى المصرى (١٩٧٩م - ١٣٩٩هـ) . كما
تجرى الدراسات بشأن انشاء البنك الاوروبى الاسلامى وبنك
باكستان الاسلامى . وقد افتتح بنك مصر فى مارس ١٩٨٠ فسرع
الحسين للمعاملات الاسلامية تلبية لرغبة عملائه فى الحصول على
الخدمات المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

وقد أنشئ الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية فى اغسطس ١٩٧٧
(شعبان ١٣٩٧هـ) كهيئة اسلامية لمعاونة البنوك الاسلامية
وتقديم الخبرة والدراسة والتوصيات ودعم الروابط بينهما ،
ومقرها الرئيسى مكة المكرمة ، والمقر الثانى فى القاهرة
حيث يوجد المركز التدريبى الخاص بالاتحاد . ومن التنظيمات
الأساسية للاتحاد " الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية "
وهى تتكون من رؤساء هيئات الرقابة الشرعية فى البنوك
الاسلامية ومن عدد من كبار علماء الفقه الاسلامى بين جميع
الأقطار الاسلامية يمثلون المذاهب الفقهية المتعددة وكذلك
علماء الاقتصاد . وتقوم هذه الهيئة بالنظر فيما أبدته
هيئات الرقابة للبنوك وتنسق بين آراء هذه الهيئات وتستعرض
ما قد يكون بينها من خلاف وتطرحه على بساط البحث . وذلك
بعقد مؤتمرات سنوية أو نصف سنوية لامدار رأى موحد فى موضع
الخلاف .

وفى حلقة علمية للبنوك الاسلامية ، حدداً المشتركين مفهوم البنوك الاسلامية بأنه " مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها فى نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاسلامى وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال فى المسار الاسلامى (١٢) . وبهذا التعريف يخرج البنك عن دائرة التخصص التقليدية للمصارف ، بمعنى أنه يجمع بين الأنشطة الاجتماعية والمالية والاقتصادية والمصرفية فى نفس الوقت . وبرغم أن هذه البنوك اسلامية من حيث المبدأ ، إلا أنها تهدف الى خدمة مصالح الجنس البشرى كله ، أى أنها عالمية التطبيق .

وتشمل أنشطة البنوك الاسلامية ثلاث نواحى أساسية هى الأعمال المصرفية غير الربوية ، والأعمال الاجتماعية ، وأعمال التمويل والاستثمار ، ويمكن أن نتبين أهم أوجه النشاط التى تختلف فيها البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية فيما يلى :

- (١) معاملة ودائع الاستثمار وحسابات التوفير الاستثمارية على أساس مبدأ المضاربة لا الفائدة المحددة ، ويكون لها نصيب فى ناتج الأرباح التى يحققها البنك من استثماراته ، وتختلف النسبة التى تحصل عليها باختلاف نوع الحساب أو الوديعة .
- (٢) حسابات التوفير أو الودائع الادخارية لا تحسب لها أرباح بل تعامل معاملة الحساب الجارى .
- (٣) السحب على المكشوف يتم بدون فوائد لأصحاب الحسابات الجارية مع تحديد حد أقصى لقيمة المبالغ المسحوبة .

- (٤) الاقراض الاجتماعى بدون فوائد مع التأمين التعاونى على القروض لمقابلة عدم السداد نتيجة للوفاة حيث لا يطالب البنك ورثة المقترضين بسداد الرصيد المتبقى للقرض الاجتماعى (١٢).
- (٥) يتم تمويل المشروعات بعدة صور منها الوكالة بالشراء بأجر ، الشراء مرابحة ، الشركة الشابتة برأسمال مشترك ، الشركة المتناقصة والمنتهية بالتمليك (١٤).
- (٦) الاعتمادات المستندية تتم على أساس الأجر أو المشاركة فى الصفقة أو بيع المرابحة وليس على أساس فائدة عن الأرمدة المدينة للعميل .
- (٧) تحصيل الكمبيالات يتم على أساس العمولة أو " الجعالة " وليس على أساس الخصم أو القطع .
- (٨) التعامل بالعملات الأجنبية فى البيع والشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الآجل .
- (٩) جمع الزكاة بواسطة لجان الزكاة التابعة للبنك ثم توزيعها على المستفيدين وذلك بالإضافة إلى استقطاع الزكاة المفروضة فى اعمال البنك نفسه .
- (١٠) القيام بتدبير أدوات الانتاج والخامات وتسويق المنتجات بالمشاركة بهدف تمليك الحرفيين ومزار المنتجين أدوات وطرق الانتاج الحديثة .
- ومن دراسة التقارير السنوية للبنوك الاسلامية بقدر ما هو متاح منها ، ومن متابعة المناقشات فى الاجتماعات والمؤتمرات التى تعقد لتدارس المشكلات الناتجة فى التطبيق

يمكن أن نناقش أهم هذه المشكلات من وجهة نظر الباحثة -
وهي :

أولا : مشكلة استخدام ودائع البنك :

ويقصد بالودائع المدخرات غير الاستثمارية التي لا يصح استعمالها بدون إذن من المودع وكذلك الحسابات الجارية وتمثل هذه الودائع نسبة كبيرة في بعض البنوك ، فمن دراسة ميزانيات عام ١٩٧٩ نجد أن هذه النسبة بلغت في بنك فيصل السوداني ٨٥ ٪ للحسابات الجارية وودائع الادخار من الهيكل الكلي للودائع ، وفي بنك دبي الاسلامي بلغت نسبة الحسابات الجارية ٤١ ٪ من هيكل الودائع (وتعامل وداائع التوفير في بنك دبي معاملة وداائع الاستثمار ونسبتهما معا ٥٩ ٪) . وفي بيت التمويل الكويتي كانت نسبة الحسابات الجارية ٢٥ ٪ لنفس العام . أما في البنوك المصرية فتمثل حسابات الاستثمار النسبة الكبيرة في هيكل الودائع حيث تبلغ في بنك ناصر الاجتماعي حوالي ٩٥ ٪ مقابل ٥ ٪ تقريبا وداائع جارية وادخارية ، وفي بنك فيصل المصري كانت حسابات الاستثمار ٦٨ ٪ تقريبا ، والحسابات الجارية وحسابات التوفير ٣٢ ٪ تقريبا (١٥) .

ويشير هذا التفاوت بين نسب تكوين هيكل الودائع في البلاد المختلفة التساؤل عن مدى اقتناع المواطنين برسالة البنوك الاسلامية . ففي

السودان قد تشير النسبة العالية للحسابات الجارية وودائع الادخار الى ان المواطنين — ما زالوا يشعرون بالحرَج والتخوف من قبول العائد على ودائعهم في البنوك حتى ولو كان ذلك على أساس المشاركة وليس فيه أية شبهة للربح . ويحتاج ذلك الى مزيد من التوعية والاقتناع حتى تتحقق العدالة والمنفعة لكل المتعاملين مع البنك .

وقد أشار الدكتور شوقي اسماعيل شحاته موضوع العدالة عند بحثه لميزانيتي بنك دى الاسلامى وبنك ناصر الاجتماعى من عام ١٩٧٧ ، حيث يرى " ان ودائع الادخار لا تختلف فى طبيعتها بعفة عامة عن الودائع باخطار الا من حيث الاجراءات ، وما هى الا استثمار بالمشاركة يحكمه عقد المفاربة الشرعية شأنها شأن الودائع بأجل (١٦)" ولذلك فانه يرى ضرورة ان يقوم الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية بعرض الأمر على اللجنة العليا للرقابة الشرعية على البنوك الاسلامية لبدء الرأى .

ولكن المشكلة التى تقف امام توحيد المعاملة تكمن فى ضمان أو عدم ضمان الحسابات . فالودائع الاستثمارية لا يضمنها البنك لأنها استثمار بالمشاركة بالربح أو الخسارة . أما ودائع التوفير فانها تخضع لأحكام الوديعة التى يضمنها البنك ولا يكون لها حق فى العائد ، وان كان بنك دى يعطى أرباحا لهذه الودائع بلغت ٤ ٪ فى عام ١٩٧٩ .

ولكن لا تظل أرصدة الودائع غير الاستثمارية
مكتفية يجب أن يسهى البنك الى تحريكها مع
مراعاة مقتضيات السيولة . ولحل مشكلة
الافئ بالاستثمار من أصحاب هذه الودائع ، أوصى
أحد المؤتمرات بإضافة نفوس ثلاثة للمطلب المقدم
من عميل البنك لفتح الحساب الجارى تختص
بالاذن بالتصرف وبامكانية تحميل الحساب الجارى
بالمصاريف الضرورية وبعدد استحقاقه لئى نصيب فى
أرباح الاستثمار ، وقد أوصى نفس المؤتمر بعدم
اعطاء أرباح على حسابات التوفير على أساس أنها
ودائع ادخارية ومعاملتها معاملة الحساب
الجارى (١٧) .

ومن حيث المجالات التى تستخدم فيها الحسابات
الجارية وودائع التوفير - والتى ظلت بدون
استخدام فترة طويلة بسبب عدم وجود حل يتفق مع
الشريعة الاسلامية - اقترح احد الوفود فى
اجتماعات بنك التنمية الاسلامى ان تستخدم فى
تمويل مشروعات ذات طابع اجتماعى محدد مثل
المستشفيات والمدارس ومراكز رعاية الأمومة
والطفولة ، وعلى أساس منح قروض طويلة الأجل
وبدون اى اعباء غير المصاريف الادارية (١٨) .
ويحتاج مثل هذا الاقتراح الى تخطيط ودراسة
لحسابات الجارية وودائع التوفير وكذلك شروط
سداد القروض طويلة الأجل بحيث تتوفر السيولة
اللازمة لمقابلة طلبات السحب من هذه الحسابات
والودائع .

وإذا كانت مشكلة الادن بالاستثمار او مجالات هذا الاستثمار قد أمكن حلها بالنسبة للحسابات الجارية فان المشكلة ما زالت قائمة في معاملـة ودائع التوفير او الودائع الادخارية وسوف نناقشها مع مشكلة ضمان البنك للودائع .

ثانياً : مشكلة الاحتياطيات والأرباح المرحلة :

برغم تمشى نسب التوزيعات فى البنوك الاسلامية مع النسب التى توزعها البنوك التقليدية كفوائد للودائع الآجلة ودفائرتوفير، الا أن ما يستقطع من احتياطيات وما يرحل من أرباح يثير مشكلة فى البنوك الاسلامية لاتظهر فى حالة البنوك التقليدية . ومع الاعتراف بأهمية الاحتياطيات الكبيرة للبنوك وخاصة البنوك الاسلامية لمقابلة الحقوق المشكوك فيها والمعدومة فى المشاركة، وكذلك مقابلة خسائرالمشاركة ، الا أنه يوجد وجه آخر يجب دراسته فى شأن هذه الاحتياطيات وهو مشكلة عدم تحقق العدالة بين المودعين وأصحاب رأس المال فى البنوك الاسلامية .

ولتوضـح المشكلة نأخذ كمثال بنك ناصر الاجتماعى - مع مراعاة ان البنوك الأخرى قد تختلف فى سياسة توزيع الفائض - ففى عام ١٩٧٧ حقق البنك ثلاثة ملايين جنيه مصرى كفائض قابل للتوزيع حـز منها ٢٣٧٠.٠٠٠ جنيه بنسبة ٧٩ ٪ (١٦٧.٠٠٠ جنيه احتياطيات مختلفة ، ٧٠٠.٠٠٠ جنيه أرباح مرحلة)

وبذلك أصبح الفائض الموزع ٦٣٠.٠٠٠ جنيه منه
 ١٥٧.٥٠٠ جنيه حصة العاملين بالبنك، ٤٧٢.٥٠٠ جنيه
 لأصحاب الودائع الاستثمارية بنسبة ١٥ ٪ من
 الفائض القابل للتوزيع ، وبنسبة ٥١ ٪ من رصيد
 الودائع الاستثمارية الذى بلغ ٣١٣.٠٩.٠٠٠ جنيه
 وفى عام ١٩٧٩ بلغت أرباح البنك ٨٤.٥٨.٠٥.١٢ جنيه
 كفائض قابل للتوزيع حيز منها ٨٤.٥٨.٣٤.٦٣ جنيه
 بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا (٤٨٦.٩٢.٤٤ جنيه)
 احتياطات مختلفة ، ٦٦٠.٨٥.١٨ جنيه أرباح
 مرحلة) وبذلك أصبح الفائض الموزع ٦٤٦.٠.٠.٦٤ ج
 منه ٦٥٠.٠.٠.٠٠ جنيه حصة العاملين بالبنك ،
 ٩٠٠.٠.٠.٠٠ جنيه حصة ودائع الاستثمار بنسبة
 ٤٦ ٪ من الأرباح القابلة للتوزيع وبنسبة
 ٧٤ ٪ من رصيد الودائع الاستثمارية التى
 بلغت ٥٢.٩١.٠٩.٧٩ جنيه فى هذا العام .

ومع تحسن التوزيعات فى عام ١٩٧٩ عنها فى
 عام ١٩٧٧ الا أن انخفاض العائد على الودائع
 الاستثمارية مع تعلق حق المستثمرين بالاحتياطات
 المستقطعة يشير مشكلة مدى العدالة فى معاملة
 هذه الودائع الاستثمارية فاذا أخذنا فى الاعتبار
 ان من المزايا المتوقعة من التعامل مع البنك
 الاسلامى على اساس المضاربة او المشاركة الرغبة
 فى تحقيق ارباح تزيد عن نسب الفوائد التى
 تدفعها المصارف التقليدية مع تجنب شبهة
 الربا فى هذه الشواهد. فاننا نستطيع أن نقول

أنه يجب أن يشمر المستثمر المسلم بالفعل بالمزايا التي يحققها نظامه الاسلامى بما يزيد من الثقة فيه وبما يساعد على استقطاب أولئك الذين ما زالوا يشكون فى قدرة هذا النظام على النجاح . هذا بالإضافة الى أن تحقيق العدالة فى توزيع الأنسبة يبعد عن البنك شبهة الاستغلال التى قامت هذه البنوك للقضاء عليها .

وقد لا نكون مغالين اذا قلنا ان البنوك التقليدية برغم الاتهامات التى توجه اليها بأنها تبيع أرباحا طائلة من الفرق بين سعر الاقتراض والاقتراض أى من التعامل بالربا - فانها تكون فى وضع أكثر أمانة بالنسبة للمودعين لأنها لا تعد أصحاب الودائع الاستثمارية او ودائع التوفير بأكثر من أسعار الفائدة التى تعلنها على الحسابات المختلفة ، بالإضافة الى ضمانها لهذه الودائع ، اى انها تقوم بتنفيذ الشروط المتفق عليها . اما المصارف الاسلامية فان عقد المضاربة بينها وبين أصحاب الاستثمارات ينص على اقتسام ما يرزق به الله من ربح حلال، ومن ثم فان المشكلة الواضحة هنا هى ان الفبن يقع عليهم بتجنيب ما يقرب من ٨٠ ٪ او ٥٠ ٪ من الفاضل كاحتياطى وأرباح مرحلة تعظم بها حقوق المساهمين . واذا أضفنا الى ذلك ان البنوك لا يضمن الودائع الاستثمارية بسبب طبيعة عقد المضاربة فان شروط توزيع الربح ، مع عدم

الضمان لا يتحقق بها قاعدة الغنم بالغرم وهى
المشكلة التى سنناقشها فى الفقرة التالية .

لكل ذلك فنحن نتفق مع الدكتور شوقى اسماعيل
فى ان هذا الموضوع جدير بالدراسة العميقة
والعستفيضة فى البنوك الاسلامية التى لايعتبر فيها
أصحاب الودائع دائنين للبنك لايتعلق حقهم
بالمشاركة فى الربح بل يكتفون بالنسبة المحددة .
كما أنهم ليسوا شركاء فى الملكية بحيث تبقوا
حقوقهم فى هذه الاحتياطيّات والأرباح المرحلة
سنة بعد أخرى . ولكنهم مستثمرون بالمشاركة
بعمى شائعة ومعلومة بينهم وبين البنك فى صافى
الربح فى اطار عقد المضاربة الشرعية واحكامه (١٩)
والمعروف انه من شروط توزيع الربح فى الشريعة
فى حالة المضاربة ان تكون طريقة توزيعه معروفة
ومحددة للشركاء قبل القيام بعملية المضاربة
بشكل تنتفى معه الجهالة ولذلك فانه من الضرورى
أن تعلن نسبة حصة البنك وحصة أصحاب حسابات
الاستثمار فى الربح قبل أن يتحقق .

ثالثاً : مشكلة الضمان للبنك والمودعين :

من أهم المشاكل العملية التى تواجه البنوك
الاسلامية الآن مشكلة تكييف الضمانات التقليدية مع
القواعد الشرعية عند القيام بالعمليات المختلفة
ذات الطبيعة الاسلامية . كما ان ضمان البنوك
للودائع الاستثمارية تواجه بعض العقبات الفقهية

وان كان مطلوباً وصحيحاً من الناحية العملية .

فمن ناحية البنك والضمانات التى يطلبها حتى
يضمن أمواله التى يساهم بها فى الأنشطة المختلفة
سواء كانت مشاركة او قروض اجتماعية او تمويل
مؤقت يمكن أن نتبين بعض مشاكل التطبيق العملى
فى الأمثلة التالية : (٢٠)

(١) عندما يقوم البنك الاسلامى بتمويل عمليات
شراء بضائع على أساس المضاربة والمشاركة فى
الربح فان البنك يحتاج - تبعاً للعرف المصرفى -
الى تطبيق قواعد الرهن الحيازى ، أى أن يحتفظ
البنك بالبضاعة فى مخازنه حتى يتم بيعها وسداد
ثمنها وهذا الوضع يعتبر اخلاً بنظام المضاربة
الذى يجعل للعميل صفة الشريك او المضارب
لا المدين ، فهو المسئول عن تصريف البضاعة ،
وجودها فى حيازة البنك يقلل من قدرته ويلغى
صفته كعامل مؤتمن فى المال لدى رب المال وهو
البنك . وقد كان المخرج الشرعى لهذه المشكلة هو
تسليم البضاعة للعميل بائمال أمانة مع الاتفاق
على شروط وتعليمات معينة مع العميل يضمن بها
البنك استرداد أمواله . ولكن تبقى المشكلة فى
حالة اخلال العميل بهذه الشروط - خاصة فى عصر
كثرت فيه التحايل والخيانة - حيث لا يكون امام
البنك الا تنفيذ العقوبات التى قد تحتاج الى
القضاء ، وهذا ما يحاول البنك أن يتلافاه بالرهن

الحيازي . وتزيد المشكلة صعوبة اذا كانت هذه
المعاملات كبيرة في حساب استثمار البنك .

(٢) اذا طلب العميل من البنك شراء آلات يسدد ثمنها
من انتاجيتها فان البنك يحتاج الى رهنها رهنًا
تجاريًا بحيث لا تنتقل ملكيتها الى العميل حتى
يتم سداد كل أقساطها . فكيف يضمن البنك سلامة
الآلة وحسن استخدامها حتى تنتقل ملكيتها وكيف
يحسب أرباحه عن تلك الفترة التي تعمل فيها
الآلة وتنتج لدى العميل . ومع صعوبة الضمان
قدمت الفتوى الشرعية ثلاث بدائل لحساب الأرباح .

الأول : حساب ثمن البيع الذي يقبله البنك على
أساس الأجل ثم تقسيم الفرق بين السعر
الحاضر والأجل على فترة الأجل بحيث
يسدد مع الأقساط .

والبديل الثاني : معرفة انتاجية الآلة والحصول
على نسبة منها للبنك تضاف على الأقساط .

اما البديل الثالث فهو أن تعتبر الآلة مؤجرة
للعميل لحين سداد ثمنها ويحصل البنك على
ايجارها السنوي مضافاً للقسط .

ونظراً لصعوبة حساب تكلفة رأس المال العادلة
للبديل الأول ، وأيضا صعوبة معرفة الانتاجية
الحقيقية للآلة وخاصة اذا كانت من الآلات الحديثة
والاعتماد في ذلك على رأى العميل ، وبالمثل

صعوبة معرفة الايجار لأن البنك ليست لديه خبرة متخصصة فى مجال التعامل بالآلات . لكل ذلك رفضت هذه العملية .

(٣) فى حالة اقراض العميل بضمان رهن عقارى تكون المشكلة تحديد ما يحمل عليه البنك من القيمة الاجارية للعقار لضافته الى قيمة القرض نفسه . وهنا نواجه صراحة بالقرض الذى يجر منفعة بحيث لا يكون أمام البنك الا المطالبة بالقرض فقط بضمان رهن العقار .

ونلاحظ فى كل هذه الأحوال ان البنك يكون حريصا على ايجاد الضمانات الكافية لاسترداد امواله حتى لو كانت المعاملات تخضع لنظام المشاركة . كما انه أيضا حريص عمليا على تحقيق العائد عند استثمار امواله حتى لو كان الاستثمار فى شكل قروض وهو ما يجب ألا يكون تبعا للوظيفة الاجتماعية للبنك التى توجب عليه تقديم القرض الحسن . ولكن التساؤل هو الى اى مدى يستطيع البنك تلبية رغبات عملائه فى هذا القرض الحسن حتى لاتتأثر ربحيته ؟ .

ولا شك انه من المعيب على البنوك الاسلامية ان تتخلص مرة واحدة من الاوضاع التقليدية والعرف السائد فى معاملاتها كما ان مسئوليتها امام المودعين (بخاصة اذا كانت نسبة الودائع المضمونة كالحسابات الجارية والودائع الادخارية

كبيرة) يحتاج منها عمليا تحقيق هذه الضمانات لضمان استرداد اموالهم . وهذا بالاضافة الى ان البنوك الاسلامية برغم عدم ضمانها للودائع الاستثمارية فانها مطالبة بالمحافظة عليها حتى لا تتأثر سمعتها وحتى لاتضار مصالح عملائها .

وفى بنك فيصل السودانى تحل بعض مشاكل الضمانات على اساس ان اكبر ضمان هو ان يكون المشروع ناجحا من الناحية الاقتصادية اى وضع الاهتمام الأكبر على دراسة وتقييم المشروعات والمشاركات المطلوب التعامل معها ، كما يلجأ البنك الى التأمين على موضوع التمويل لدى شركة التأمين الاسلامية لصالح البنك ، وعند شراء الماكينات يكون ذلك باسم البنك حتى يتم السداد فتؤول ملكيتها للعميل ، هذا بالاضافة الى الضامين الأكفاء للعميل او رهن الورشة او الممنوع لضمان الدين (٢١) . ولكن مشكلة الضمانات للبنك تعتبر مشكلة قائمة لا يخفف منها القول بأن القواعد الشرعية السليمة تحتم أن يكون البنك الاسلامى متحملا للخسائر فى حالة وقوعها مقابل الا يقتصر عائدده على الفائدة المصرفية خاصة أنه فى كثير من الحالات لا يستطيع البنك ان يحدد عائدا اعلى من هذه الفائدة ، مثل حالات الشراء والبيع الأجل ، وحالات شراء أدوات الانتاج واسترداد الثمن من الانتاجية ولذلك فان من الضروري لى تتخلص البنوك الاسلامية من

التفكير التقليدى ومن تأثير سعر الفائدة المعرفى
أن يكون لها أسلوب جديد فى حساب تكلفة رأس المال
الخاصة بها والتي تمثل الحد الأدنى الذى يجب
أن تحصل عليه فى عملياتها المختلفة وهو مما
سنناقشه مع المشكلة الأخيرة .

أما جانب الضمان الخاص بأصحاب الودائع
فإن رأى السائد الآن هو ضمان الودائع الادخارية
والحسابات الجارية دون الودائع الاستثمارية ،
وهناك اقتراح بالعدول عن تسمية الودائع
الاستثمارية وودائع الادخار أو التوفير إلى
تسمية حسابات الاستثمار وحسابات الادخار والتوفير
بحيث لا يلتزم البنك برد قيمتها بالكامل ومن ثم
فلا تؤمف يومف الوديعة بمفهومها القانونى فى
البنوك التقليدية (٢٢) .

وبرغم رأى السائد فى عدم مشروعية ضمان
الودائع أو الحسابات الاستثمارية فإنه ليس
الرأى الشرعى الوحيد بل يوجد فى الفقه الإسلامى
ما يدل على امكانية هذا الضمان . وقد كان هذا
الموضوع محل دراسة مفصلة للدكتور سامى حسن خرج
منها بإمكان أن يكون البنك ضامنا كوسيط
مؤتمن فى مجال الاستثمار المالى . وتأميل هذا
الرأى يعتمد على أن الخلفاء الراشدين قضوا
بتضمين الصناع على أساس أن الصناع المشترك
يضمنون سواء عمل بأجر أو بغير أجر لأن الناس فى

تعاملهم مع الصانع المشترك يغيبون عن مجال عمله وليست لهم به صلة شخصية تبني على أساسها الثقة، وبذلك فإنه إذا لم يضمن الصانع لعمله ما يضمنه له فإنه أما أن يترك الناس الاستمتاع وفي هذا مشقة وتضييع للمنافع والخدمات المطلوبة وأما أن يستغل الصانع عدم الضمان فتضييع الأموال ويقلل الاعتزاز وتتفشى الخيانة ، ونفس الرأي يمكن تطبيقه على كل أجير مشترك وهو من يؤدي مهنته أو خدماته بشكل عام لكل من يطلبها وليس على أساس المعاملات الشخصية التي تتوفر فيها الثقة والمعرفة الشخصية ، والبنك على هذا الأساس مغارب مشترك ينفرد بإدارة المال وإعطائه مغاربة كيف يشاء ولمن يشاء فلو لم يكن ضامنا لأدى به الحال - جريا وراء الكسب السريع - إلى عدم التحفظ مما قد يؤدي إلى إضاعة المال وفقدان الثقة بما لا يشجع على تزايد ونمو الأيداعات الاستثمارية التي لا غنى عنها لدفع عجلة التنمية في المجتمع (٢٣).

كذلك عرض الدكتور سامي حسن لرأي آخر وهو أن يكون ضمان البنك الإسلامي للودائع الاستثمارية على أساس التبرع بالضمان من جانب البنك لأنه وسيط بين أصحاب المال والعاملين فيه (٢٤).

وفي بحث آخر للدكتور على عبد الرسول نجد الحل لمشكلة الضمان للودائع الاستثمارية بأن ينص في عقد تأسيس البنك على بند رأس المال الاحتياطي

وهو ذلك الجزء من رأس المال المصرح به وغير المدفوع ، والذي لا يطلب الا فى حالة حل البنك كنوع من مسئولية المساهمين التى تقوى مركز البنوك عند المودعين وغيرهم من الدائنين (٢٥) وهذا الرأى مجرد اجراء تطبيقى لتوفير الأموال لمقابلة الضمان ولكنه لا يحل مشكلة التأجيل التى يعترض عليها حاليا بعض الفقهاء ، وينبنى الاعتراض على أن قاعدة الغرم بالغنم تقضى بأنه طالما يكون للودائع الاستثمارية حتى فى الأرباح الناتجة عن المشاركة فيجب ان تتحمل مع البنك الخسائر الناتجة عن هذه العمليات ومن ثم فلا يكون لها حق الضمان . اما الودائع او الحسابات الأخرى التى ليس لها حق الاشتراك فى العائد فهى التى يضمنها البنك على اساس عقد الوديعة . وهذا الرأى يكون منطقيا فى حالة المعاملات الفردية سواء من حيث المتعاملين او من حيث عدم الاستمرار وعدم التنوع ، والتى يتحقق فيها الظلم عندما يضمن احد المتعاملين للأخر أمواله مع مشاركته فى الربح ومعنى ذلك انه لا يشترك فى الخسارة بما يعطل أحد شروط توزيع الربح العادلة فى الشريعة الإسلامية .

ولكن طبيعة عمل البنك انه يتعامل مع ثلاثة أنواع من الأموال يحكمها ثلاثة أنواع من العقود ، عقود الوديعة التى يجب ان تضمن مـــــــع الاذن بالاستخدام ولا حق لها فى الأرباح ، وعقود المضاربة لأصحاب الودائع الاستثمارية ، وعقود الملكية

• لأصحاب رأس المال فى البنك •

وواضح أن مسئولية البنك تختلف فى هذه الحالة عن المعاملة ذات البعد الواحد والتي يعمل فيها المصارف فى مال غيره ، فليس له ان يضمن مــــا يضيع من المال بسبب خارج عن ارادته ، اما العلاقة بين البنك ومودعيه فهى تختلف عن تلك المعاملات الفردية بسبب تنوع واستمرار أعمال البنك الاسلامى وقدرته على تكوين الاحتياطيات ، وبسبب الدور الحيوى الذى يجب أن يقوم به فى مجالات الاستثمار كوسيط مؤتمن يجمع المدخرات بما لديه من قدرة على عمل الدراسات واختيار أفضل المشروعات ربحية وهنا يختلف ايضا البنك عن الشركات الاستثمارية التى يلجأ بعض المدخرين الى الاستثمار فيها أملا فى مزيد من الربح مع الاستعداد لتحمل المخاطرة وعدم الضمان للأموال •

ومما سبق يمكن ان نقول أن مبدأ العدالة - الذى هو محور الاحكام فى الشريعة الاسلامية - يتحقق بضمان البنك اموال اصحاب الودائع الاستثمارية الذين ليست لهم صفة الشريك الكامل فى حقوق الملكية بخلاف وضعهم كمستثمرين فى الشركات بشكل مباشر. وطالما ان هذا هو وضعهم فان ضمان البنك لأموالهم يقابل ما يفقدونه من حقوق عند استقطاع الاحتياطيات وتحويل الارباح لمصلحة المساهمين - اصحاب الملكية فى البنك وبهذا تتحقق قاعدة

الغرم بالغنم فى هذه الصورة من صور المعاملات
المصرفية .

رابعاً: مشكلة الاستثمارات قصيرة الأجل :

تعتبر مشكلة الاستثمارات قصيرة الأجل من أعقد المشكلات العملية التى تواجه البنوك الإسلامية . ويظهر ذلك بوضوح اذا استعرضنا مجالات هذا النوع من الاستثمارات حيث نجد ان معظمها - وخاصة تلك التى تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة والأمان - يدخل فى مجال المعاملات المعتدلة عليها من الناحية الشرعية .

ومن أمثلة هذه الاستثمارات قصيرة الأجل أدون الخزانة وسندات الحكومة وسندات البنوك المتخصصة والهيئات شبه الرسمية وأيضاً سندات الشركات التى تكون مضمونة من الحكومة . فكل هذه الاستثمارات تعتبر من باب الديون او القرض الذى يجز منفعة وبهذا لاتستطيع البنوك الإسلامية ان تستثمر السيولة الزائدة لديها فى هذه المجالات المأمونة سريعة التحول الى نقدية ، بما يؤدى الى بقاء جزء كبير من هذه الأموال عاطلة . ويظهر ذلك واضحاً فى الميزانيات المنشورة لبعض هذه البنوك حيث لا يوجد فى أى منها مثل هذا النوع من الاستثمارات قصيرة الأجل . ويؤدى ذلك الى ارتفاع نسبة السيولة الصافية بشكل كبير فى أغلب هذه البنوك ، وهى نسبة

النقدية بالبنوك والخزينة الى الودائع والخصوم
الجارية حيث تصل الى ٤٥ ٪ ، ٢٨ ٪ ، ١٩ ٪ ، ٥٣ ٪
١٢ ٪ فى ميزانيات عام ١٩٧٩ فى بنك ناصر الاجتماعى
وبنك دى الاسلامى ، وبيت التمويل الكويتى وبنك
فيصل السودانى ، وبنك فيصل المصرى على
التوالى (٢٦) .

واذا كان ارتفاع نسبة السيولة فى بنك فيصل
السودانى (٥٣ ٪) يرجع الى تحفظ البنك وتحرجه
من المعاملات المشتبه فيها والى ارتفاع نسبة
الحسابات الجارية وودائع التوفير فى هيكل
الودائع (٨٥ ٪) ، فان ارتفاع هذه النسبة فى
بنك ناصر الاجتماعى (٤٥ ٪) والذي تصل فيه نسبة
الودائع الاستثمارية الى ٩٥ ٪ من هيكل الودائع
يثير كثيرا من التساؤل .

اما المجالات الأخرى للاستثمارات قصيرة الأجل
فتتمثل فى شراء أسهم الشركات أو المساهمة فى
أسهم الشركات الجديدة . والاستثمار فى هذه
الأوراق المالية يكاد يكون منعدما فى ميزانيات
البنوك الإسلامية حيث لا يوجد هذا البند فى أى من
البنوك الخمسة السابقة فيما عدا استثمار مبلغ
٨٤٣٣٧ جنيه فى هذه الأوراق فى بنك ناصر
الاجتماعى فى ميزانية عام ١٩٧٩ .

ويعتبر الاقراض قصير الأجل الذى تمنحه البنوك
التجارية للشركات لتمويل احتياجاتها الموسمية

أو الطارئة مجالا هاما لتوظيف النقدية والحمسول على عائد منها. وهذا النوع من الاستثمار يعتبر من المجالات التي يحرمها بعض الفقهاء على أساس انها قروض انتاجية ويضعون البدائل الشرعية لها مثل نظام المشاركة والتمويل بالمشاركة عند تقديم الأموال وان كانت تعريفات وتطبيقات هذه البدائل مازالت غير واضحة في الواقع العملي .

واذا أخذنا في الاعتبار أن الاستثمار فــــــى الأوراق المالية يقتصر على الأسهم دون السندات ، وأنه لاتوجد بورصة مستقرة للأوراق المالية تساعد على سهولة وضمان وربحية تداول هذه الأوراق، فاننا نستطيع ان نتبين حجم المشكلة التي تواجه البنوك الاسلامية في توظيف أموالها بشكل يحقق كلا من السيولة والربحية ، وهو التوظيف الذي لاغنى عنه للمصارف بطبيعة تكوين مصادر أموالها .

وقد أبدى الدكتور شوقي اسماعيل ملاحظاته عند قراءته لميزانيات البنوك بضرورة استثمار السيولة الزائدة في توظيف قصير الأجل كما عرض لاشارة مجلس ادارة بنك دبي الاسلامى الى هذه المشكلة في تقريره عام ١٩٧٩ عن ضرورة ممارسة التوظيف قصير الأجل فى الأسواق العالمية والمحلية سواء كانت فى أسواق النقد او السلع او المعادن الثمينة شريطة ان يكون متفقا عليها شرعيا وفوق مستوى الشبهات (٢٧) .

ان ما يثيره مجلس ادارة بنك دبي الاسلامى يوضح مشكلة اساسية تواجه البنوك الاسلامية ، وهى كما يراها الاستاذ ابراهيم لطفى رئيس بنك ناصر الاجتماعى مشكلة التزمت والتطرف فى تأويل التصرفات المالية بما يترتب عليه ايقاف نمو البنوك الاسلامية وابطاء حركتها ، ولذلك فهو يطالب بضرورة التوصل الى تعريفات نهائية مشتركة للعمليات المصرفية ومدى شرعيتها وكيفية ممارستها بأسلوب واحد فى كل البنوك الاسلامية وهذه أولى واجبات ومهام الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية (٢٨) .

ولا شك ان من واجب كل عامل وكل باحث فى مجال البنوك الاسلامية ان يساهم برأيه - مع الجهود المبذولة - فى بحث هذه المشكلة التى ما زالت قائمة رغم كل المحاولات ، والباحثة - بقدر علمها وخبرتها فى هذا المجال - تقدم رأيا قابلا للمناقشة والتعديل آمل ان يكون فيه حل لتلك المشكلة يتلخص فيما يلى :

من المتفق عليه ان الاصطلاحات العرفية ليست هى التى تحدد قبول او رفض المعاملات بل ينصب الاهتمام على بحث المعانى والمصالح المتحققة من هذه المعاملات . وقد أدلى كثير من الفقهاء المحدثين بآراء تبين ضرورة الأخذ بمعاملات مستحدثة لم توجد صورتها لدى الفقهاء السابقين

مهما كانت ألفاظها بعد أن بحثوا فى محتواها —
 وتبين لهم انه ليس فيها ضرر ولا ضرار ، وان لفظ
 سند وقرض والحدود المقررة لنسب المشاركة فى
 الارباح ليست كلها من ابواب الربا او المضاربات
 الفاسدة . ويجب ان نلجأ ليسر الشريعة لا الى
 التعسير والتضييق طالما ان المعاملة تستند على
 مصالح حقيقية . ومثال ذلك ما نستخلصه من
 قراءة تقرير لجنة من علمائنا الأجلاء بشأن حكم
 شهادات استثمار البنك الأهلى المصرى بأنواعها
 حيث يدلنا التقرير على ان مجالات اليسر فى
 الشريعة اكثر وأرحب من مواطن التخوف والشبهات .
 وفى هذا التقرير وافق تسعة من أعضاء اللجنة
 بالأدلة الشرعية على صحة هذه الشهادات ، واعترض
 ثلاثة عليها ، ووافق احد الأعضاء على صحة
 شهادات النوع (ج) وتحريم النوعين (أ ، ب) (٢٩) .

وبهذا الأسلوب يمكن ان تعامل مجالات الاستثمار
 قصير الأجل طالما ليس فيها تبادل نقد بنقد وهو
 الربا الصريح او كانت قروض تجر منفعة وطالما
 ان هذه المعاملات لاتتم فى نطاق المعاملات الفردية
 او شركات الاشخاص التى انصبت عليها اجتهادات
 الفقهاء السابقين . ويجب هنا ان نعدل الألفاظ
 المستخدمة بحيث تعبر عن الصور الحديثة للمعاملات
 وان نقصر لفظ القرض الذى يحرم جر منفعة من
 ورائه على القرض التعاونى وهو تملك المال
 بغرض تحقيق منفعة ثم رده مثله ، وهو مايسميه

الرسول عليه الصلاة والسلام " منيحة " (٣٠) أما تمويل البنوك للعمليات الجارية المؤقتة والموسمية في الشركات فيجب ان نستخدم لها معطلا آخر يعبر عن مضمون هذه المعاملة ، كما يجب ان تعدل شروط هذا التمويل بحيث تخرج عن شبهة القرض الذى يجبر منفعه .

ولاشك ان حاجة البنوك الى استثمار اموالها فى هذا التمويل المؤقت تعتبر حاجة ضرورية كما تبين فى توضيح المشكلة . وبالتالى يتحقق منها معلحة لأصحاب الاموال فيها ، كما ان حاجة المشروعات الى هذا التمويل أساسية فى نظم تمويل العمليات الجارية ، ونظام المشاركة لايساعد على سهولة ويسر هذا النوع من التمويل . ولكى تكون المعاملة مريحة من الناحية الشرعية وميسرة من الناحية العملية لكل من الطرفين ، فان حساب العائد على الاستثمار المؤقت يتم على اساس تكلفة رأس المال فى هذه المشروعات اى من واقع المنافع الحقيقية التى تنتج من التمويل . واذا كان البنك هو الذى يشترط الفوائد التقليدية التى يحمل عليها فى القروض التقليدية قصيرة الأجل ، كما انها تستقطع من نصيب باقى الممولين فى المشروع وهم اصحاب رأس المال او المالكين فان الوضع يختلف فى المعاملة المستحدثة التى نقترحها والتى لا تتعارض مع شروط توزيع الربح المتفق عليه . ويكون ذلك بأن تحسب المشروعات او كل نوع معين من الصناعة تكلفة رأس المال فيها من واقع الخدمات

المقصودة والمطلوبة من عنصر رأس المال فـسـى المشروع . وتحسب هذه التكلفة كحد أدنى للعائد على رأس المال المستثمر وتكون حقا لكل الممولين فى المشروع سواء بالتمويل الدائم (المالكيين) او بالتمويل المؤقت مثل البنوك والموردين بالأجل .

أما ما يتحقق من أرباح تزيد عن تكلفة رأس المال فهى حق للمالكين أى أصحاب التمويل الدائم دون التمويل المؤقت ، لأنها عائدالمخاطرة يشاركون فيها الادارة كتنظيم يعمل على إزالة المخاطر ، كما قد يشاركون فيها العاملون مقابل ما يبذلون من جهد فوق حدود العمل العادى أى لكسب مزيد من الجهود منهم لتطوير وتحسين المشروع ، ولا شك ان هذه المعاملة يتحقق فيها قاعدة الغنى بالغرر دون ظلم لأى من الاطراف ودون أدنى شبهة للربا حيث العائد على كـسـل الاموال يتحقق من منافع مقصودة وهى خدمات رأس المال التى تحقق تكلفته او منافع مرتقبة وهى الارباح التى تتحقق بالمخاطرة .

وبنفس المنطق الذى عرفناه فى ضمان البنك للودائع الاستثمارية فان اصحاب رأس المال الدائم يضمنون اموال التمويل المؤقت . ولكى لا نخرج عن اطار أحكام الشريعة فى معاملة المال فانه يشترط لدفع تكلفة رأس المال ان تكون متحققة من الإيرادات التى تنتج من بيع سلع أو خدمات

المشروع ، سواء كانت فى نفس العام او مــــــن احتياطات تكون من ارباح سابقة وفى حالة عدم كفاية الايرادات لتغطية كل تكاليف رأس المال الدائم والموقت ، فانه تبعا لقاعدة الأولوية والمخاطرة تدفع أولا تكلفة التمويل الموقــــــت ويرحل نعتيب اصحاب الملكية الدائمة لسنوات تالية بحيث لا تظهر الأرباح الا بعد حصول رأس المال على تكلفته (٣١).

ولا شك ان حساب تكلفة رأس المال سوف يحل كثيرا من المعوقات التى تواجه البنوك عند تعاملها مع الشركات . وسوف يساعد على حل مشكلة ايجــــــاد البديل لسعر الفائدة الذى لا تستطيع البنوك تجاهله عندما تقدم على عمليات التمويل والمشاركة المختلفة بحيث يمكنها اختيار افضل بدائــــــل الاستثمار والتوظيف لأموالها على ضوء تكلفة رأس المال فى الشركات المختلفة . كما يمكن استخدام تكلفة رأس المال فى صناعة معينة كمعدل خصم فى دراسات جدوى المشروعات التى تقام فى نفس الصناعة ، وايضا تستخدم كبديل لسعر الفائدة فى كثير من المعاملات التى تتطلب تقدير عائــــــد الأجل فى الاطار الاسلامى .

ونلاحظ ان تكلفة رأس المال تحسب فى الشركات ذات الشخصية الاعتبارية والتى يتمثل فيها المال الجماعى والعمل الجماعى والادارة الجماعية

المنفصلة عن رأس المال ، اما المشروعات الفردية وشركات الاشخاص والمشاركات المؤقتة مع الافراد فان البنك يتعامل معها على اساس دراسة كـل معاملة منها على حدة مع استخدام تكلفة الفرصة البديلة .

ومما يشجع على الأخذ بحساب تكلفة رأس المال ان اساس الفكرة موجود في الشريعة الاسلامية ، وتختلف هذه التكلفة المشروعة عن سعر الفائدة النقدي في انها تحسب من استثمارات فعلية وليس من تبادل النقود بالنقود ، اى تحسب كمائد لاستخدام رأس المال في أصول حقيقية . وتختلف هذه الأصول في درجة سيولتها وبالتالي تختلف تكلفة رأس المال لها ، ويمكن ان نجد الاساس لعلاقة التكلفة بدرجة السيولة في الشريعة ، فكلما زادت درجة السيولة كلما قل العائد لتكلفة رأس المال المستثمر حتى نصل الى اعلى الأصول سيولة وهي النقود فيكون عائدها صفرا . واذا كان العائد صفرا على النقود ففى التداول - اى دون استثمار - فان عائد النقود المكتنزة يكون سالبا اى اقل من الصفر . وهذه التكلفة السالبة محددة في الشريعة الاسلامية بنسبة ٢٪ سنويا وهي النسبة التى تفرض على الاموال المكتنزة كزكاة لهذه الاموال . ويمكن ان نستفيد من هذه النسبة ونجعلها نقطة البداية في حساب تكلفة رأس المال . كما يمكن ان نوصى بأن يقوم الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية او البنك الاسلامى

للتنمية بعمل الدراسات اللازمة لقياس تكلفة رأس المال في المشروعات المختلفة على أساس تقسيمها مجموعات تبعا لمنافع وخدمات رأس المال فيها ، بحيث تستخدم هذه التكلفة كمعيار بديل لسعر الفائدة لتحديد كفاءة وأولويات استثمار الأموال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

خاتمة :

تعرض البحث لأهم المشاكل - من وجهة نظر الباحث - التي تواجه البنوك الإسلامية وتبطئ حركتها . إلا أنه توجد مشاكل أخرى لا يمكن إغفال ذكرها مثل مشاكل العمالة الفنية ، ومشكلة الموازنة بين النشاط الاجتماعي والاستثماري للبنك الإسلامي . كما توجد مشكلة التعاون بين البنوك الإسلامية وغيرها ، ومشكلة صياغة القوانين التي تحكم أوضاعها . هذا بالإضافة إلى مشكلة إيجاد نظام لحساب وصرف العائد للودائع الاستثمارية في فترات أقل من العام تلبية لحاجات المستثمرين ولحل مشكلة الودائع التي لم تستكمل العام وما يترتب على ذلك من ضرورة أعداد ميزانيات ونتائج أعمال بشكل دوري .

ومن الضروري قبل كل ذلك العمل على إيجاد المصطلحات الإسلامية المناسبة للمعاملات الحديثة والتي يتفق عليها في كل المعاملات الإسلامية حتى لا نحلل الحرام أو نحرم

(٢٠٠٠)

الحلال لمجرد اللفظ دون دراسة حقيقية ومستفيضة لطبيعية
هذه المعاملات وأهدافها .

وكل من هذه المشاكل يحتاج دراسات مستقلة وتجميع
بيانات عملية نأمل أن نستوفيها في البحوث القادمة
بإذن الله ، والله الموفق .

الهوامش والمراجع

-

- (١) توصيات المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد في القاهرة - مارس - أبريل ، ١٩٧١ .
- (٢) محمد سلام مذكور ، مدخل في الشريعة الإسلامية (القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ م ، ١٣٨٤ هـ) ص ٥٦ ، ٥٨ .
- (٣) Eric Roll, a history of economic thought (4 th ed. London: Faber & Ltd. 1973), P.53 .
- (٤) Silvio Gesell (١٨٦٢ - ١٩٣٠) مؤلف نظام الاقتصاد الطبيعي - نشرة جزئية عام ١٩٠٦ - ١٩١١ ، يقول عنه كينز ان المستقبل سوف يتعلم منه اكثر مما تعلم من آراء ماركس وذلك بسبب الصفة الاخلاقية في آرائه والتي تميز تحليلاته عند دراسة المشاكل النقدية والأزمات .
- John M. Keynes, the General Theory of Employment, interest and Money (London , Mcmillan & Co. LTD. 1970) PP 355 - 358 .
- (٥) منهم على سبيل المثال : John Robinson, an essay on marxian economics (2 nd ed., London : Mcmillan & Co., Ltd. 1963) P.70,71. Introduction to the theory of employment (London : Mcmillan & Co., Ltd. 1964), P.67.

Michael Stewart, Keynes and after (2 nd Ed. London : Cox & Wyman Tld , 1975), PP. 42-44.

Keneth E., Boulding economic Analysis (London : Hamish Mamilton, 1978) PP. 365-370.

(٦) ملخص لتعريفات الاجارة فى المذاهب الأربعة ، عبدالرحمن
الجزيرى، الفقه على المذاهب الأربعة - ج ٣ (الطبعة
الخامسة ، القاهرة ، المكتبة التجارية بمصر ، ١٩٧٠ م) ،
ص ٩٤ - ٩٩ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٨) المرجع السابق ص ٩٨ .

(٩) اقترح فضيلة الدكتور زكريا البرى حساب تكلفة رأس المال
الثابت فى الصناعة على الاصول الثابتة فقط ، وقد كان
هذا الاقتراح بناء على ما سبق عرضه على سيادته من احكام
الاجارة وذلك فى مقابلة شخصية بقسم الشريعة - كلية
الحقوق - جامعة القاهرة ، ابريل ١٩٧٧ .

(١٠) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة - القرآن الكريم .

(١١) ابن القيم ، اعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم
الجوزية - ج ٣ ، راجعه وعلق عليه : طه عبدالرؤف سعد ،
(القاهرة ، مكتبة الكليات الازهرية ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م)
ص ١١٨ .

(١٢) حلقة علمية للدراسات التنظيمية والادارية للبنوك الاسلامية ،
عقدت بمقر الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية بالقاهرة فى
الفترة ٢١ - ٢٥ صفر ١٣٩٩ هـ ، ٢٠ - ٢٤ يناير ١٩٧٩ م .

(١٣) يقوم بنك ناصر الاجتماعى بتحصيل ١ ٪ من قيمة كل قرض كنوع
من التأمين التعاونى بين المقترضين عن كل سنة مــــــن
سنوات القرض لتكوين مخصص لمقابلة عدم السداد نتيجة
للوفاة " شوقى اسماعيل شحاته ، دراسة ميزانية بنك ناصر
الاجتماعى عن عام ١٩٧٧ ، مجلة البنوك الاسلامية ، العدد
الخامس ، مارس - ابريل ١٩٧٩ م ، ص ٢٦ .

(١٤) لشرح هذه الصور من التمويل يراجع مجلة البنوك الاسلامية
العدد السادس ، شعبان ١٣٩٩ هـ - يوليه ١٩٧٩ م ، ص ٩ ، ١٠ .

(١٥) شوقى اسماعيل شحاته ، قراءة فى ميزانيات البنوك الاسلامية
مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثالث عشر ، ذو الحجة ١٤٠٠ هـ
- اكتوبر ١٩٨٠ م ، ص ١٩ - ٦١ .

(١٦) مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثالث ، ذو القعدة ١٣٩٨ هـ
- سبتمبر ١٩٧٨ م ، ص ٧٩ .

(١٧) المؤتمر المصرفى المنعقد فى دى فى الفترة ٢٣-٢٥ مــــــن
جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ - ٢ - ٢٢ مايو ١٩٧٩ م .

(١٨) الاجتماع السنوى لمجلس محافظى بنك التنمية الاسلامى ،
كوالالمبور فى الفترة ٦-٩ ربيع الثانى ١٣٩٨ هـ - ١٥-١٨ مارس
١٩٧٨ م ، مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثانى ، جمادى
الاولى ١٣٩٨ هـ ، مايو ١٩٧٨ م ، ص ٧٢ .

- (١٩) شوقى اسماعيل شحاته ، دراستان تحليليتان لميزانيتى بنكين اسلاميين ، مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثالث ، ذو القعدة ١٣٩٨ هـ - سبتمبر ١٩٧٨ م ، ص ٨٠، قراءات فى ميزانيات البنوك الاسلامية ، مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثالث عشر ، ذو الحجة ١٤٠٠ هـ ، اكتوبر ١٩٨٠ م ، ص ٣٢ .
- (٢٠) من واقع الخبرة العملية فى التطبيقات والاجتهادات فى فرع الحسين للمعاملات الاسلامية التابع لبنك مصر، مقابلة شخصية مع الاستاذ وحيد احمد هاشم - مايو ١٩٨١ .
- (٢١) احمد عبد الله دولة ، الجديد فى تجربة تمويل الحرفيين بالسودان ، مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثانى عشر ، شوال ١٤٠٠ هـ - اغسطس ١٩٨٠ م ، ص ٢٦ ، ٢٧ .
- (٢٢) شوقى اسماعيل شحاته ، توصيات عامة من واقع البنوك الاسلامية فى التطبيق ، مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثانى عشر ، شوال ١٤٠٠ هـ ، اغسطس ١٩٨٠ م - ص ٥ .
- (٢٣) سامى حسن احمد، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الاسلامية ، (رسالة دكتوراه ، قسم الشريعة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦) ص ٤٤١ - ٤٤٨ .
- (٢٤) رأى الاستاذ محمد باقر المدر فى كتابه (البنك الإسلامى فى الاسلام ، ص ٣٢ ، ٣٣) ، المرجع السابق ، ص ٤٤١ .
- (٢٥) على عبدالرسول ، بنوك بلا فوائد ، من بحوث المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الاسلامى ، مكة ١٩٧٥ - ١٣٩٥ هـ ، ص ٦

(٢٦) مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الثالث عشر ، ذو الحجة ١٤٠٠هـ
 اكتوبر ١٩٨٠ م ، ص ١٩ - ٦١ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٢٨) مجلة البنوك الاسلامية ، العدد الرابع ، يناير- فبراير ١٩٧٩
 ص ٧٠ .

(٢٩) تقرير موجز بالآراء التى أبديت من السادة المشتغلين
 بالفقه الاسلامى فى اجتماعات لجنة البحوث الفقهية بمجمع
 البحوث الاسلامية، يوليو ١٩٧٦ .

(٣٠) يرى بن القيم ان " القرض من جنس التبرع بالمنافع العارية
 ولذلك سماه النبی منیحة .. فهو مما يعطى فيه اصل المال
 لينتفع به مما يستخلف فيه ثم يعيده اليه بعينه ان امسكن
 والا فنظيره ومثله " ابن القيم الجوزية ، مرجع سابق ، ج ٢
 ص ١٠ ، ١١ .

(٣١) لمزيد من توضيح فكرة حساب تكلفة رأس المال فى ضوء الشريعة
 الاسلامية يراجع : حنان ابراهيم النجار ، تكلفة رأس المال
 فى المشروعات التجارية فى ضوء الشريعة الاسلامية ، (رسالة
 دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الازهر
 ١٩٧٨ م - ١٣٩٨ هـ) .